

تقويم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ومدى تأثيرها على مؤسسات القطاع العام وعماله

- Evaluating economic reforms in Algeria and their impact on public sector institutions and workers

د. دراوات وحيد جامعة العربي التبسي - تبسة، علم اجتماع (علم اجتماع علاقات العمل)، wahid.draouet@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2020/08/30

تاريخ القبول: 2020/07/19

تاريخ الاستلام: 2020/07/04

شرعت سلطات البلاد منذ مطلع القرن الجديد في إصلاحات اقتصادية شاملة، غيرت من دور الدولة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي على اثر الأزمات الحادة الناتجة عن ارتباط اقتصاد البلاد بمداخيل النفط مما، ترتب عنه تحولات عميقة مست نمت علاقات الإنتاج وأجهزته المؤسسية وفي مقدمتها المؤسسات العمومية وعمالها. وسعى الباحث في هذا العمل إلى تقويم تلك الإصلاحات بهدف التعرف على مدى قدرة الإصلاحات اللبرالية في تحسين آداء السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، إلى جانب نقد الأسس النظرية والعملية التي قامت عليها برامج الإصلاحات، كما رصدنا أبرز الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن مأزق حل المؤسسة العامة وإحجام المؤسسة الخاصة عن الاستثمارات المنتجة. وقد أسفرت نتائج البحث على أن الإصلاحات التي اعتمدتها الدولة المستندة إلى الوصفة المقدمة من الهيئات المالية الدولية خلفت آثارا سلبية على جميع المستويات الاقتصادية والمالية والنقدية؛ والتي لا تزال مرتسمة على البناء الاجتماعي والاقتصادي بكامله، كما بينت أن مستوى التوطين الاقتصادي في البلاد ودرجة التشابك بين الفروع والأنشطة الاقتصادية ضعيفين إلى الحد الذي لم يكتب للوصفات اللبرالية النجاح في تجاوز الأزمات.

بالإضافة إلى أنها أدت إلى تصفية قطاع عريض من المؤسسات العامة وتسريح عمالها باختلاف مستوياتهم المهنية والمهنية؛ وحدث ذلك انعكاسات مادية واجتماعية خطيرة في حياة العمال وعائلاتهم، وأفقدت المؤسسة أعدادا متزايدة من العاملين الذين راكموا خبرة مهنية طويلة أثناء فترة اشتغالهم بها. كما أفرزت قطاع خاص انتهزي اشتغل في أنشطة استهلاكية وهامشية؛ وغير مستعد لخوض غمار الاستثمار المنتج، مما ادخل البلاد في معضلة الفساد والفوضى التي انتهت بما يعرف بالحراك الشعبي.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الاقتصادي؛ التقويم الاقتصادي؛ الخصوصية؛ المؤسسة العامة.

Abstract:

Since the beginning of the new century, the country's authorities have embarked on comprehensive economic reforms that have changed the role of the state on the economic and social levels in the wake of severe crises resulting from the country's economy being linked to oil revenues, which has resulted in profound transformations that have affected the pattern of production relations and its institutional apparatus, particularly the public institutions and their workers. In this work, the researcher sought to evaluate these reforms with the aim of identifying the extent of the liberal reforms in improving the performance of the economic and social policy of the country, as well as criticizing the theoretical and practical foundations upon which the reform programs were based, as we monitored the most prominent social and economic effects resulting from the dilemma of dissolving the public institution and the size of the institution Own about productive investments. The results of the research showed that the reforms adopted by the state based on the recipe provided by international financial bodies had negative effects at all economic, financial and monetary levels; And that is still characterized by the entire social and economic construction. It also showed that the level of economic settlement in the country and the degree of overlap between branches and economic activities are weak to the extent that liberal prescriptions have not succeeded in overcoming crises.

In addition, it resulted in the liquidation of a wide range of public institutions and the layoffs of workers of all levels of skill and professionalism; This has had serious material and social repercussions in the lives of workers and their families, and the organization has lost increasing numbers of workers who have accumulated long professional experience during their period of employment. It also produced an opportunistic private sector engaged in consumer and marginal activities; And he is not ready to engage in productive investment, which has brought the country into a dilemma of corruption and chaos that has ended in what is known as the popular movement.

Key words: economic reform; Economic calendar; Privatization; General Organization

مقدمة:

لقد طرحت مسألة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر على نحو مثير للجدل، وكانت محور مناقشات بين مختلف فئات المجتمع، وعلى أكثر من صعيد وفي شتى الدوائر الرسمية، والأكاديمية والشعبية... وغيرها، وحق لها أن تأخذ هذا الاهتمام المتزايد لأنها ليست فقط قضية أكاديمية محضة، ولا وظيفة حكومية صرفة، بل بالإضافة إلى ذلك ترتبط ارتباطا وثيقا بنمط معيشة أفراد المجتمع وجماعاته و بمستقبل أجياله اللاحقة.

إن كلمة "الإصلاح" تعني: إقامة الشيء، وجعله صالحا وإزالة ما كان فيه من فساد، كما جاء في التنزيل العزيز (فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه....) "المائدة الآية: 39" بالتالي الإصلاح الاقتصادي هو إقامة الاقتصاد؛ وإزالة ما فيه من فساد، وجعله على نحو أفضل مما هو عليه. ومنذ أوائل ثمانينات القرن 20 عرضت من قبل المؤسسات المالية الدولية حزمة من الإجراءات والسياسات الرامية إلى التعجيل بفتح اقتصاديات البلدان النامية على العالم المتقدم صناعيا، حيث قدمت سياسة الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكيف والتشبيث الهيكلي على أنها مجموعة من التدابير التي يجب على الدول النامية، التي تعثرت اقتصادياتها كالجزائر؛ وغرقت في المديونية الالتزام بتطبيقها كشرط أساسي للحصول على المساعدات، و القروض من الهيئات المالية الدولية وجدولة ديونها.

حيث يعتقد مندوبوا الهيئات المالية والدول الصناعية وفي مقدمتها أمريكا أن حل المشكلة الاقتصادية في أي بلد يكمن في اعتماد علاقات الإنتاج الرأسمالية، وتم الترويج لذلك وزعموا أن تلك التوصيات تسير مبادئ علم الاقتصاد، وتتفق مع قواعد السوق. لذلك ينبغي على الدول النامية عموما والجزائر بخاصة الانفتاح على الأسواق الدولية؛ لتحقيق الاندماج الاقتصادي العالمي، مما يستوجب تحرير الواردات وفتح المجال أمام حرية حركة رؤوس الأموال، وتحرير سعر الصرف، والحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وتسهيل حركة المبادرة الفردية، بتيسير عمل القطاع الخاص الموصوف بالمرونة والسرعة وحرية المبادرة، وتقدير المهارات الفردية... وغيرها، مما يحقق التنمية الشاملة ويقدم حولا مثلى للمعضلات الاقتصادية، ولكن كيف يمكن تكوين قناعة علمية بان البرامج الإصلاحية الجاهزة ذات المنحى الليبرالي تتفق مع مبادئ علم الاقتصاد؟ وأنها دون غيرها لا تزال قادرة على فك شفرة الأزمات الاقتصادية في البلاد؟ و ما هي الآثار المترتبة على تطبيق هذه الإصلاحات بالنسبة لمؤسسات القطاع العام و سياساته؟ و ما ابرز النتائج التي خلفتها على مستوى القوى العاملة و سوق العمل؟.

أهمية البحث وأهدافه: تتجلى أهمية هذا البحث في تشخيصه لمشروع الإصلاح الاقتصادي الذي اعتمدته الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة، وتوصيف أسسه النظرية وتوضيح أصوله العلمية والعملية، إلى جانب عرض الأساليب المنتهجة لمعالجة الاختلالات الهيكلية على مستوى الميزانية؛ والسياسات المالية والنقدية وحدود نجاعتها، وتبيين دور

الخصوصية في عملية الإصلاحات، وتحقيق التعويل على الاستثمار الأجنبي لتجاوز مأزق الكفاءة والفعالية في المؤسسة العامة.

وقد سعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على قدرة الوصفات البرالية في إصلاح السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
- الكشف عن أصول برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الجهات المسؤولة وأهدافه، ونقد الأسس العلمية والعملية التي يقوم عليها.
- رصد أهم الآثار المترتبة عن معضلة حل المؤسسات العامة وتسريح عمالها خاصة، في ظل إحجام القطاع الخاص عن الإقدام على الاستثمارات المنتجة.
- المفاهيم الأساسية للبحث:** أوردنا في هذه الجزئية أبرز المصطلحات المتداولة في هذا البحث.
- الإصلاح الاقتصادي:** نقصد به "سلسلة الإجراءات والتدابير التي يتم إدخالها على بنية الهيكل التنظيمي، بهدف تحسين النمط الوظيفي للنظام، ورفع من فعالية الأدوار التي تؤديها الأنساق الفرعية بطريقة مطردة ومنظمة"¹ وذلك لأجل تحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في البيئة التنافسية
- خصوصية المؤسسات العامة:** نعي بها "ماحدده القانون الجزائري رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، إذ معنى خصوصية المؤسسات العامة هي القيام بمعاملة أو معاملات تجارية تتجلى في الآتي:
- تحويل ملكية الأصول المادية أو المعنوية كلها في مؤسسة عامة أو في جزء منها، أو رأس مالها كله أو جزء منه لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص.
- وإما تحويل تسيير مؤسسات عامة إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، وذلك بواسطة صيغ تعاقدية تحدد كفاءات تحويل التسيير؛ وممارسته وشروطه"²
- وهذا يعني انتقال ملكية المؤسسة العامة من الدولة إلى أصحاب الأعمال والأموال الخواص، وتحويل نشاط المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص الأجنبي والمحلي، وانسحاب الدولة من الاستثمار المباشر في النشاط الاقتصادي.

المؤسسات العامة: نقصد بها ما عرفها به عمر صحري هي "المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما شاءوا، ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك. والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسيير وإدارة المؤسسات العامة مسؤولون عن أعمالهم هذه تجاه الدولة، وفقا للقوانين العامة للدولة. وتهدف المؤسسات العمومية من خلال نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق مصلحة

1- الشيخ الداوي: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 25، العدد 2، 2009، ص 277.

2- الامر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، الجريدة الرسمية، العدد 48، 3 سبتمبر 1995، ص 3.

المجتمع...¹ أي أن الأصول المالية والهياكل البنوية والتنظيمية لهذه المؤسسات، وعوائدها الإنتاجية تعود ملكيتها إلى الدولة وأجهزتها المحلية.

منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي، انطلاقاً من أسلوب الاستقراء القائم على دراسة ظاهرة الإصلاح الاقتصادي، واستعراض أبرز الدراسات والبحوث ونتائجها مع مناقشة أعمال الباحثين والدارسين الذين ساهموا في صياغة الأطر النظرية لعملية الإصلاحات ومتعلقاتها، إلى جانب القيام بقراءة نقدية لبعض الممارسات العملية والعلمية، بالإضافة إلى وصف التصورات والأسس الكلية التي قامت عليها عملية الإصلاح وتوصيف آثارها على المؤسسات العامة وقواها العاملة، مع تقديم استنتاجات عامة حول جدوى هذه الإصلاحات وعواقبها على البناء الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

1- جذور عملية الإصلاحات الاقتصادية:

1-1- لمحة تاريخية عن مشروع الإصلاح و التقييم الاقتصادي في البلاد:

تشكل بداية الثمانينات من القرن الماضي نقطة انطلاق ما يسمى بمشروع الإصلاح والتقييم الاقتصادي، الذي دعت إليه السلطات العمومية، بعد الفشل الذي طبع مشروع التنمية المعتمد من قبل النخبة الحاكمة، عقب فترة وجيزة من الاستقلال، و الذي امتد سنة 1967 إلى غاية سنة 1979 والمستند إلى جملة من الأفكار والممارسات المتمثلة في: سياسة شاملة للتأميمات و المصادرة، هيكلة قطاع حكومي (عمومي) واسع، الاعتماد على التخطيط المركزي في عمليات التنمية الهادفة إلى بناء اقتصاد منكفي على الذات؛ إلى جانب تكثيف عملية التصنيع في إطار ما سُمي حينذاك بنموذج "الصناعات المصنعة"، كل ذلك من أجل تحقيق هدف عام يتمثل في إقامة بنية اقتصادية وطنية قوية؛ تكون بمنأى عن تأثيرات الضغوط الخارجية للعلاقات الاقتصادية الدولية، الخاضعة لهيمنة منظومة العلاقات الإنتاجية الرأسمالية (رأسمالية قانون القيمة العالمي). ذلك الفشل الذي تجسد في مجموعة من التجليات نذكر منها:

- __الضعف الحاد في مستوى أداء و مردودية النشاطات الاقتصادية للمؤسسات؛ و المركبات الضخمة، التي كلفت ميزانية الدولة مبالغ طائلة، و حملت المجتمع تضحيات في غاية الارتفاع.
- __ العبء التكاليفي المتنامي الذي أصبحت تشكله الوحدات الإنتاجية؛ بسبب العجز المادي المستمر الذي تعانيه.
- __ تعمق تشوهات؛ وزيادة تبعية البناء الاقتصادي، الناتج عن تميز هيكل الصادرات بسيطرة سلعة وحيدة المحروقات؛ مصدر الإيرادات الأساسي للبلاد.

¹ - عمر صخري: اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2007، ص29.

مظاهر الفشل هذه وغيرها دفعت المسؤولين العموميين إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات خلال أوائل ثمانينات القرن العشرين؛ بهدف إعادة تنظيم و هيكلية البنية الاقتصادية؛ بخاصة تنظيم الجهاز الإنتاجي للقطاع العمومي؛ نظرا لتراجع مستويات النمو الاقتصادي المتوسط بالنسبة للإنتاج الوطني الخام الذي قارب 7.3% في فترة السبعينات، في حين وصل سنوات (1980-1985) إلى حدود 0.6% من الناتج الداخلي الخام (PIB)، كما وصل معدل البطالة إلى 20% سنة 1986¹:

و تعد عمليات إعادة الهيكلة العضوية و المالية التي خضعت لها شركات القطاع العام، من ابرز تلك الإجراءات الرامية إلى تفعيل أسلوب تسييرها و القضاء على الفوضى و الممارسات السلبية التي طفحت على سطحها، مما نجم عنه تفكيك تلك الشركات وتجزئتها إلى مؤسسات عمومية صغيرة، بدعوى تيسير عملية التحكم فيها بقرارات عقلانية في حدود مجالها، وعلى ضوء إمكانياتها؛ مما يساعد على تحقيق المردودية المالية و رفع مستوى أدائها الاقتصادي، و يعود هذا الإجراء التاريخي الذي قسم ظهر البعير الاشتراكي (القطاع العام) بالجزائر و مهد للإجهاد عليه في المراحل اللاحقة؛ اعتقاد نمطي هيمن على أذهان النخبة العمومية المقررة مفاده: أن ضخامة و كبر حجم تلك الشركات هو السبب الحاسم في تدني أوضاعها الإنتاجية و التسييرية، و هي مفارقة تاريخية بالنظر للاتجاهات المتزايدة التي عرفها المحيط الدولي نحو التكتل و التجمعات الاقتصادية الكبرى منذ السبعينات؟!

1-2- فشل الإصلاحات:

لكن رغم التطهير المالي الذي استنزف من خزانة الدولة حوالي 48 مليار دينار، وهو ما يعادل 9 مليارات دولار؛ النتائج كانت معاكسة لتلك الأهداف المعلنة²، إذ تفاقم الفشل و ازدادت وتيرة تسارعه سنة 1986 بفعل الانخفاض الكبير في أسعار النفط بالأسواق الدولية، الأمر الذي نجم عنه تقلص حاد في الوفرات المالية الخارجية للبلاد (التي تراجعت إلى أكثر من 40% سنة 1986)، بخاصة إذا علمنا أن النفط يشكل 97% من صادرات الآلة الاقتصادية من السلع و الخدمات، لكن غير المفهوم في تلك الفترة؛ انه رغم التراجع الخطير في مداخل البلاد إلا أن مستوى الإنفاق العام ارتفع نتيجة نمط الحياة الاستهلاكي غير العقلاني، الذي يقف وراءه نظام الحزب الواحد الحاكم آنذاك؛ تحت مسمى "برنامج مكافحة الندرة"، تجسيدا للشعارات التي رفعها المؤتمر الخامس الأول من اجل حياة أفضل، كما يعتبر عامل توقيف الإنفاق الاستثماري المنتج، خاصة بقطاع النشاطات الاقتصادية الصناعية إجراء كارثي ساهم في تعميق الأزمة و استمرارها³

¹ - M. Fergani : « Genèse et évolution de la dette extérieure en algérie », revue l'économie mensuel économique, édité par L' APS n° 32 (Mars- Avril 1996) Alger, p 19.

² محمد سعيد اوكيل و اخرون، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 39.

³ -د. حسين بملول: سياسة الخصوصية في الجزائر، مجلة التبيين الجاحظية، عدد 10، وهران، 1995، ص ص 75 - 76 .

يمكن القول أن إصلاحات بداية فترة الثمانينات - بالقرن الماضي - كان لها تأثيرات سلبية زعزعت استقرار القاعدة الاقتصادية بأكملها، وأدت إلى إضعاف درجة التشريك و التكامل بين مختلف الفروع و القطاعات الاقتصادية التي هي ضئيلة بالأساس.

هكذا عرف النظام في نهاية الثمانينات أزمة و تعقيدات شاملة؛ طال أمدتها نظرا لدرجة الانحلال السياسي و المؤسساتي المتقدمة الميزة لمختلف هياكله، إلى جانب التباين الاجتماعي الواسع لشرائح مجتمعية كبيرة. مما استدعى القيام بإصلاحات نوعية، بدأت بالاستفتاء على الدستور في فيفري 1989، و تواصلت على المستوى الاقتصادي بكثافة؛ حيث تناولت المكانة الاقتصادية للمؤسسات العمومية، إضافة إلى تعرضها لطبيعتها و شكلها القانوني في إطار ما يعرف باستقلالية المؤسسات العمومية، تلك الإجراءات أظهرت ملامح و بوادر التخلي عن الخيارات السياسية و الاقتصادية السابقة - التي كان لها منذ عهد قريب هالة من القدسية منقطعة النظير - لصالح اتجاه جديد يمنح الأولوية في بناء المنظومة الاقتصادية للمبادرة الفردية و الاستثمار الخاص، هذا الاتجاه الذي تعزز و تأكد؛ اثر التوقيع على اتفاقية إعادة الجدولة في افريل سنة 1994 مع الهيئات المالية و في مقدمتها صندوق النقد الدولي، و الشروع في تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي الذي فرضه.

2- أسس وأهداف برنامج التعديل الهيكلي:

2-1- أسس برنامج إعادة الهيكلة:

يستند برنامج إعادة الهيكلة في الجزائر منذ 1994 إلى نموذج نظري يستلهم أعمال الخبراء الاقتصاديين العاملين بالهيئات المالية الدولية و الدول الصناعية الكبرى؛ وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و راعية الرأسمالية الأولى الولايات المتحدة الأمريكية، و تشير الفكرة المركزية في تلك النماذج إلى أن أية محاولة جادة لإصلاح البنية الاقتصادية و تخليصها من أزمتها بمناطق منظومة العلاقات الإنتاجية الاشتراكية سابقا، يستدعي اعتماد سياسة اقتصادية و اجتماعية توفر الشروط الضرورية لتحقيق التوازنات النقدية و المالية على المستوى الكلي للاقتصاد، بهدف تخفيض العجز الحاصل في الموازنة العمومية و ميزان المدفوعات¹، وذلك من خلال إعادة هيكلة مؤسسات قطاع الأعمال العمومي حيث تتوقف الدولة عن تمويل استثمارات مؤسسات قطاع الأعمال العام عبر ميزانية الدولة، و تقوم الدولة بمنح القروض البنكية إلى هذه المؤسسات على أسس تجارية محض، و دون ضمانات لهذه القروض من جانب المساومة. كما تتوقف الدولة على تقديم إعانات الإنتاج لمؤسسات قطاع الأعمال العمومي، إلى جانب تحرير أسعار السلع التنافسية، و رفع الدعم الممنوح لها من قبل الدولة، و إلغاء التسعير الإداري لها.

¹- Voir : S.M. Nsouli et M. Rached : « La libéralisation des flux de capitaux dans le sud de la Méditerranée » Revue finances et développement, volume 35, n°04, FMI, 1998, pp 24-25

-راجع ايضا بخصوص هذه النقطة: تقرير البنك العالمي لسنة 1994، حول سياسات التنمية المنشور بجريدة الوطن الناطقة بالفرنسية ، 1995/04/03.

أما في مجال السياسات الاستثمارية، ينبغي أن تعمل الجهات الحكومية عبر آلياتها القانونية على إلغاء نظام تراخيص الاستثمار لمشروعات القطاع الخاص، و الموافقة على المشروعات الخاصة في آجال قصيرة، و العمل على الحد من القيود المفروضة على المؤسسات الخاصة؛ في مجال الحصول على العمال و الاستغناء عنهم، من خلال تعديل قوانين العمل¹ التي تنظم التوظيف و التسريح للقوى العاملة ... و غيرها.

2-2- أهداف برنامج التعديل الهيكلي:

لذلك يتعين على الدولة التخلي عن وظيفتها الاقتصادية المباشرة في عمليات الإنتاج و التداول، بمعنى من المعاني تغيير دورها جذريا؛ و حصره في تهيئة قواعد اللعبة المناسبة لما يوصف باقتصادات السوق، ذلك ما يبدو بوضوح في أعمال " فيتوتانزي" الذي يرى أن اقتصادات السوق لكي تعمل بصورة سليمة: " تحتاج ... إلى حكومات كفئة، و غير متحيزة، تضع و تفرض قوانين أساسية لتعزيز أهداف اجتماعية يشارك فيها الجميع، و تجمع إيرادات لتمويل أنشطة القطاع العام، و تنفق هذه الإيرادات بطريقة منتجة، و تقوم بالتصحيحات المطلوبة، و الرقابة على عمل القطاع الخاص، و تنفذ العقود و تحمي الملكية...² يظهر من خلال هذا الاقتباس أن الجهات المانحة تدعو بصراحة في إطار مشروطيتها المفروضة على المساعدات المالية للدول التي تمر بمرحلة انتقال على حد تعبيرهم؛ إلى تقليص النفقات العمومية و توجيهها لدعم الأدوات التشريعية و القانونية و ما تتطلبه عملية الإدارة الاقتصادية بمفهومها الواسع (الرقابة، التنشيط، الحماية ...) و إيجاد بدائل غير مكلفة لميزانية الدولة تساهم في تحقيق الأهداف و الجوانب الاجتماعية للسياسة الاقتصادية ذلك ما تعكسه مقولة تدندن حولها كثير من الأطراف الداعمة لبرامج التعديل الهيكلي و تتردد باستمرار في أعمالهم و تصريحاتهم سواء على مستوى الهيئات المالية الدولية أو على مستوى حكومات الدول المنفذة لتلك البرامج " تقاسم التضحيات " أو " توزيع الأعباء "³، هذه التضحيات و الأعباء التي يرون أنها قصيرة المدى و ستزول بعد تولي القطاع الخاص، قاطرة التنمية و استئناف عمليات النمو الاقتصادي، كما تضم وصفا صندوق النقد الدولي المانح الأساسي لأموال برنامج التعديل الهيكلي مجموعة من التدابير تشكل مسلمات غير قابلة للتفاوض أو النقاش حولها و شروط ضرورية بالنسبة للدول المعنية منها الجزائر و سنقوم بحول الله بعرضها ثم مناقشتها في محاولة لتجاوزها و كشف مواضع قصورها⁴

¹ -عطا الله بوحيدة: التسريح لسبب اقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 7.

² فيتوتانزي: التحول الاقتصادي و الدور المتغير للحكومة، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 36، العدد 2، تصدر عن صندوق، النقد الدولي (FMI)، 1999، ص 20.

³ -Voir le document « redressement de l' économie nationale et politique de restructuration industrielle-cadre et principes généraux » présente a l' attention du gouvernement les choix possibles en matière de restructuration, revue l'économie, n°24, alger, 1994, pp 22-28

⁴ - راجع نديم الحق و آخرون: " أسباب تدفق رؤوس الأموال و استجابة السياسات المناسبة لإزائه، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 34، عدد 1،

تصدر عن صندوق النقد الدولي، 1997، ص ص 3-6.

-Voir aussi : L'incertitude nuit à l'investissement privé en Cisjordanie et dans la bande de Gaze' revue finances et développement , volume 35, n°02, FMI, 1998, pp30-33.

- 1- تخفيض كما اشرنا عجز الموازنة العامة و ميزان المدفوعات
 - 2- فتح المبادرة بقوة أمام القطاع الخاص بسائر صنوفه و أنواعه (محلي، أجنبي و شراكة)
 - 3- تحرير السوق و التجارة الخارجية في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية و تسريع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)¹.
 - 4- ترقية و تنويع الصادرات الصناعية من غير المواد الأولية.
- 2-2-1- الأصول النظرية و العلمية لنموذج الإصلاحات و حقيقته:**

النقطة المبدئية التي يمكن ملاحظتها أن هذه التدابير صيغت على ضوء دراسات و أعمال خبراء المؤسسات المانحة للائتمان، التي أجريت بالدول أو المجتمعات المصنعة؛ و هي تطرح على دول و مجتمعات الجنوب المتخلفة كنماذج تحتذى، للإشارة أن تلك الأعمال المتراكمة لدى الأجهزة المالية الدولية تمتد جذورها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ تحديدا منذ الشروع في تنفيذ " مشروع مارشال"، لذلك نجد من بين تلك الأعمال من تنوه بالنجاح الباهر الذي حققته المساعدات الأمريكية للدول الأوروبية بعد الحرب²، و تجعل منه دليلا عمليا فعلا على قدرة التدفقات المالية الخارجية في تحويل محنة مجتمعات الجنوب كالجائز إلى منحة مغرية تنتشلها من أزمتها، في الحقيقة يجب التعامل مع تلك التدابير و النماذج التي تتضمنها بكثير من الحذر؛ لأنه لا تكفي مجرد زيارات المعاينة الخاطفة التي يقوم بها خبراء الهيئات المالية المقرضة لدول الجنوب لتشخيص أزمتها؛ ثم توصيف حلول ناجعة لها، هذا من ناحية، كما نتصور من ناحية أخرى أن النماذج الموصوفة، والتي هي أساسا على شاكلة تلك المقدمة بالمجتمعات المصنعة (دول الشمال)؛ غير قادرة على التعامل مع جوهر و أصول المشكلات المعقدة التي تميز المشهد العام لتلك المجتمعات، لأنها تتجاهل مسائل فاعلة لا يمكن إغفالها نذكر بعضها:

-مسألة التعبئة النفسية و الشحن الايديولوجي المكثف الذي تعرضت له الجماهير الشعبية من عمال و فلاحين... و غيرهم من شرائح المجتمع في الفترة الموالية للاستقلال السياسي، التي قامت بها الأنظمة السياسية مدعومة بطبقة مثقفة -مرتبطة بها عضويا- وأجهزة إعلام جماهيري واسعة، من اجل إقامة تحالفات ايديولوجية قوية، لتشكيل قاعدة شعبية عريضة تساند المنحى المذهبي و الاقتصادي للنخبة الحاكمة، بل أكثر من تلك الحملة المنظمة و المركزة بخاصة في فترة الستينات و السبعينات من القرن الماضي قد شوهت الكثير من المقولات الارتكازية للنماذج المقترحة مثل: مقولة القطاع الخاص، الذي كان يوصف مثلا بالجزائر بالقوة الرجعية المعادية للتقدمية الاشتراكية، إضافة إلى أن الدول المانحة و أجهزتها كانت تنعت بأنها الامبريالية الاستعمارية و قوى الهيمنة العالمية...؛ إلى غيرها من الشعارات

-H. Benssad : l'Adustement structurel, objectifs et expériences, Alim éditions, Alger, 1993,pp 41-50.

¹-فريد بن يحيى: الاقتصاد الجزائري، الرهانات وشروط انضمامه للمنظمة العالمية للتجارة، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 37.

²-انظر: -نشرة صندوق النقد الدولي، عدد سنوي خاص رقم 27، سبتمبر 1998.

-و ايضا نشرة صندوق النقد الدولي، عدد خاص، سبتمبر 1995.

و المقولات¹، و التي غدت أذهان أولئك البسطاء من الناس، وأكسبتهم سلوكات معادية للرأسمالية و مبادئها و أجهزتها المختلفة، مما جعلهم يفقدون الثقة في مسؤوليهم المروجين للأفكار الرأسمالية في الوقت الراهن، باعتبارهم من حمل لواء الاشتراكية سابقا؟!

- مسألة النماذج الجاهزة و الحلول المستوردة لمشكلات و أزمتات تختلف عن المكان و الزمان الذين صيغت فيهما، فلا يعني بأي حال من الأحوال أن نجاح تلك النماذج بالمجتمعات المصنعة سوف يؤدي بالضرورة إلى نجاحها بمجتمعات مرحلة الانتقال كما يسمونها، و سوف ندلل على كلامنا هذا حتى لا يصبح مجرد انطباعات، و ذلك بمعالجة نفس المثال الذي تجعل منه المؤسسات المانحة واقعا عمليا، وتجربة رائدة في إثبات قدرة التدفقات المالية الخارجية على تسريع وتيرة التصحيح الهيكلي و إنجاحها، و هو " مشروع مارشال" سنة 1947 الذي شكل ما يعرف بالمعونة الأمريكية للدول الأوروبية بعد الحرب، تلك المعونات كانت في شكل إنفاق استثماري منتج. فالتحليل الدقيق لتلك المساعدات يسفر عن أن ما حصل بمجتمعات أوروبا هو خراب مادي واسع بلا شك، لكن يفيد أيضا أن ذلك الخراب ليس هيكليا، بمعنى مغاير أن الدول الأوروبية لم تكن تعاني من مشكلات توطين اقتصادية، كما هو الحال بالنسبة لمجتمعات الجنوب، ذلك أن الموروث الاقتصادي و المعرفي و الثقافي كان موجودا باستمرار بمجتمعات أوروبا الغربية، بل وتحوز فيه على قصب السبق حتى على الولايات الأمريكية ذاتها (إذ تعد موطن الثورة الصناعية الأولى).

لذلك استطاعت دول أوروبا أن تحدث مجتمعاتها و اقتصادها بفترة وجيزة، حيث تمكنت من استغلال تلك التدفقات الدولارية الأمريكية في استثمارات منتجة، وتدويرها بشكل فعال مما أتاح لها مراكمة رأسمالية على نطاق واسع، جعلتها تزاخم الولايات المتحدة في الفترات اللاحقة و حتى الوقت الراهن، في حين تستعمل القروض بمجتمعات الجنوب والجزائر في مقدمتها في إنفاقات جارية من أجل دعم الاستهلاك، إضافة إلى تصحيح عجز الموازنة و ميزان المدفوعات، إذ أن الاستثمارات المنتجة بالجزائر خاصة متوقفة منذ زمن!.

ما يمكن قوله أن هناك مقولة سوسيولوجية قديمة مازالت فاعلة؛ وحاضرة بقوة و لها القدرة على تقديم تفسير ملائما لما يجري بواقع المجتمعات المتخلفة، رغم أنها صيغت منذ عهد بعيد من قبل العلامة " ابن خلدون " المغلوب مولع بتقليد الغالب²، ثم أخذت تسميات مختلفة نجدها بالتراث السوسيولوجي لـ " دوركايم " تحت مسمى " المحاكاة "، ثم بتعبير مالك بن نبي " القابلية للاستعمار "، و يطلق عليها سمير أمين في مؤلفه " التطور اللامتكافئ التبعية

¹- يمكن العثور على الكثير من المراجع المليئة بعبارات القذح، والمفردات والتراكيب التي تستقبح المنظومة الرأسمالية بمختلف أدواتها وأجهزتها المفاهيمية والعلمية انظر مثلا: مقالات دورة " كيفية إدارة وتسيير أجهزة الثقافة العالمية صدرت عن المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، (2/4- 5/16، سنة 1977) وأيضا: أبحاث ودراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، صدرت عن المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، الندوة العلمية الثانية من 3 إلى 9 نوفمبر 1979.

²- يقول الإمام ابن خلدون: " و السبب في ذلك أن النفس أبدا تعتقد الكمال فيمن غلبها و انقادت إليه: إما بالكمال بما وقر عندها من تعظيمه، أو لما به من أن انقيادها ليس لغلب طبيعي، إنما هو لكمال الغالب، فإذا غالطت بذلك و اتصل لها حصل اعتقادا فانتحلت جميع مذاهب الغالب و

لدول المركز.

2-2-2- كيفية معالجة اختلالات الموازنة العمومية و ميزان المدفوعات:

تتعلق بدعوى تخفيض العجز بالميزانية العمومية و ميزان المدفوعات و هي ترتبط بقوة بالنقطة السابقة. بلا شك لا ينبغي احد أن القروض الممنوحة من قبل هيئات المال الدولية، تؤدي إلى تقصير أمد الاختلالات بميزان مدفوعات المجتمعات الخاضعة لبرنامج التصحيحات الهيكلية، حيث تؤدي في الأمد القصير الى معالجة تلك الاختلالات الملاحظة بميزان المدفوعات، بصياغة أخرى تلك القروض تظهر بشكل متحصلات نقدية بميزان مدفوعات البلد المقترض، تؤدي إلى توازن العجز مثلما حصل بالنسبة للجزائر؛ عقب اتفاق " ستاندباي" في افريل 1994 و مارس 1995¹، و قد تؤدي تلك القروض إلى ظهور فائض بميزان المدفوعات و الجزائر دائما خير مثال؛ لكن يمكن أن تتحول قروض الأجل القصير لصندوق النقد الدولي (FMI)، التي حصلت عليها الجزائر إلى أعباء جديدة في الأمد الطويل، و هذا ما يتوقعه حتى خبراء الصندوق، بدليل ما حصل بدول أوضاعها شبيهة بالجزائر، كدول شرق أوروبا و دول جزر الكاريبي²، ذلك يعود إلى أن الآثار الايجابية لتلك القروض يمكن أن تظهر و تستمر، إذا وفقط إذا استخدمت في مجالات تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة؛ من خلال رفع مستويات الطاقة الإنتاجية، و بالتالي تحسين معدل النمو و ترقية التجارة الدولية، بمعنى من المعاني أن تلك القروض تؤدي إلى تحسين التشابك بين الفروع الاقتصادية و الفرع المفترض، و بالتالي تصبح لتلك القروض اثر يتجاوز المدى القصير، أي تتحسن المؤشرات الأساسية لميزان المدفوعات، و يتم تسديد قيمة القرض و خدمة الدين، غير أن الواقع العملي ينبأ بأنه من غير الممكن إشراك قروض صندوق النقد الدولي قصيرة الأجل في دورة اقتصادية منتجة، لان مردودها لا يظهر إلا بعد مدة طويلة، كما هو متعارف عليه اقتصاديا، لذلك تزداد المشكوكية في مصداقية ما يسمى بالمساعدات المالية الدولية التي يقدمها صندوق النقد الدولي للبلاد ذات الاقتصاديات غير الرأسمالية سابقا، فهذا النوع من القروض (قصيرة الأجل) يستخدم في عمليات الإنفاق الجارية على مستوى الميزانية العمومية، تلك القروض التي استخدمت خصيصا كآلية دولية للحد من اختلالات اقتصادات الدول المصنعة، وللتسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية الدولية الرأسمالية،

تشبهت به، ... " انظر: عبد الرحمان بن محمد بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، تحقيق: د. درويش جويدي، المكتبة العصرية، الطبعة الثانية، بيروت، 1420-2000، ص 137.

¹- نظر: توقعات صندوق النقد الدولي في تقريره السنوي حول آفاق الاقتصاد الدولي، المنشور بجريدة الخبر، 2001/09/30، عدد 3283، ص2.

و أيضا: تقرير الاتجاهات الاقتصادية في منتدى البحوث الاقتصادية، مجلة الندوى، المجلد السابع، العدد 1، تصدر عن منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية و إيران و تركيا، القاهرة، 2000، ص 24.

²- للاستدلال على ذلك انظر:

آخر تقرير للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي " نتائج إعادة الهيكلة تعكس فشل الحكومة "، جريدة الخبر، عدد 2418، 01/12/1998، ص 2.

- كلوديو وآخرون، أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، الإصلاح والانعاش، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، عدد 1، FMI، 2000، ص127.

الأمر الذي يعزز ملاحظتنا أعلاه بخصوص " مساعدات مارشال "، هكذا نستنتج أن مفعول ما يوصف بالمساعدات المالية الدولية تكون ذات آثار إيجابية عندما تكون الصناعات متوطنة؛ والهيكل الارتكازية قائمة و قوية (هناك سوق للإنتاج، سوق للتداول، سوق للمال)، وهو ما يفتقده الاقتصاد الوطني حتى الوقت الراهن.

2-2-3 دور الخوصصة في برنامج الإصلاحات المقترحة:

في هذه النقطة يتم التطرق إلى قضية الخوصصة؛ التي تشكل حجر الزاوية بالنسبة لمحتويات برامج إعادة الهيكلة في الاقتصاد الوطني و مثيلاته.

إن خطاب الخوصصة يمثل أهم عناصر الوصفة المطروحة لحل المأزق المالي و الاقتصادي للبلاد ذات الهياكل الاقتصادية المتخلفة¹، و يركز هذا الخطاب على تجارب عملية، وعلى مؤشرات ومعطيات اقتصادية ملموسة لمجموعة من المجتمعات المتخلفة، و التي أسست على ثلاثة منطلقات رئيسية: منطلق الكفاءة، منطلق التمويل، منطلق الحرية الاقتصادية .

أ-الكفاءة: إن سيطرة رأسمالية الدولة أو الحكومة على مختلف النشاطات الاقتصادية ترتب عنها ضعف في الكفاءة بمفهومها الواسع، ذلك أن النشاط الحكومي راكد، إنتاجيته ضعيفة و غير تنافسية، و هذه حقيقة لا يمكن إنكارها، مما يعني أن هناك شيء من خطاب صندوق النقد الدولي و هيئات المال الدولية عموما له معطيات ملموسة تؤيده.

ب- التمويل: يلاحظ في هذا المستوى غياب أو ضعف مساهمة الأطراف غير الحكومية (قطاع خاص، محلي أو أجنبي) في عمليات تمويل النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية من جهة، كما يلاحظ من جهة أخرى استحواذ مشروعات الدولة على معظم الاحتياطات المالية، بصياغة أخرى أن واقع الحال يكشف أن جل المؤسسات الحكومية خاسرة، مما يعني أن مواصلة نشاطها يتطلب تغطية خسارتها من الخزينة العمومية، و هو ما تم الإشارة إليه في مواضع سابقة بالنسبة للجزائر، و بالتالي إذا أخذنا هذا الكلام إلى نهايته المنطقية؛ نستنتج أن تلك المؤسسات الضعيفة الكفاءة؛ الفاقدة لممولين خواص؛ تشكل عبئا تكاليفيا على الخزينة، مما يستدعي تحسين شروطها بتحويل أصولها إلى القطاع الخاص.

ج-الحرية الاقتصادية: تشكل هيمنة الدولة على مراكز الإنتاج و التداول و المال السمة المميزة للاقتصادات الموجهة، ذلك يعني انه لا العرض حر و لا الطلب حر، و لا السعر فيه هامش حرية بالمقابل فان كل من العرض و الطلب و السعر إداري، و هو الأمر الذي يتعارض مع أبسط اتجاه اقتصادي؛ يهدف إلى رفع مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

من هذه المنطلقات الثلاثة و باستبعاد الخطاب الإيديولوجي حول القطاع العمومي، يبدو أن هناك عناصر عقلانية في خطاب ال FMI جديرة بالاعتبار، بينما التحليل الفاحص المتأني يكشف مسألة ملحة ينبغي فك رموزها

¹- Voir le mot de l'ambassadeur et chef de la délégation de la commission Européenne en Algérie : 'l'Etat doit laisser plus d'espace à l'entrepreneur ' liberté économie,n°161,du 6 au 12 février,Alger,2002 ,p4 .

-Dr salah Mouhoubi :les réformes économiques : diagnostic , enjeux et perspectives,revue de l'économie mensuel économique ,édité par l'APS,n°25,Alger,juin 1995,pp12-13 .

و هي أن محورة عملية الإصلاحات حول مقولة تقليص الإنفاق الحكومي، وضرورة انسحابه من دائرة الإنتاج و التداول و ترك المبادرة فيه للقطاع الخاص (بمعنى خوصصة المشروعات الحكومية)، فيه كثير من الاختزالية و الارتباك، ذلك لأنه هناك سؤال يبرز بقوة و يحتاج إلى توضيح مفاده: هل المقصود من مقولة الخوصصة تحسين الشروط الاقتصادية و الاجتماعية للبلد؟ أو هو تثبيت مقولة الخوصصة بغض النظر عن الحدود الاقتصادية و غير الاقتصادية لهذه المقولة؟ .

بواقع الأمر أن الاتجاه الجامح نحو الخوصصة تحديدا، بتجريد سوسيو اقتصادي يعني أن هناك سبق إصرار قانوني باختيار لإتجاه محدد سلفا لحل مشكلة الاقتصاد الوطني (أي اتجاه حصري لحل مشكلاته)؛ و سد الطريق على أية حلول أخرى هو خطاب إيديولوجي ذو طابع قانوني، بينما يفترض من الوصفة العلاجية لمشكلات الاقتصاد الوطني أن تنتقل إلى مقولة الإصلاح الاقتصادي بمفهومه الواسع، الذي يمكن أن يتضمن مستويات عديدة لتجاوز التعقيدات و المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية بما فيها مستوى الخوصصة، أيضا يمكن إعادة تقييم و هيكلة للأركان التقنية و التنظيمية و المالية بالنسبة للقطاع العمومي الذي بإمكانه استئناف نشاطه على أسس الكفاءة؛ و الفعالية الاقتصادية في إطار بيئة تنافسية حرة، و من باب أولى خوصصة المشروعات الحكومية الراكدة.

و هو منطلق فيه الكثير من المرونة، و يفتح آفاقا واسعة لنجاح التصحيحات الهيكلية، فالخيار الحصري قد يكون صحيحا و لكن ليس على الدوام؛ و ليس لكل الحالات، ذلك أن الخوصصة لا ترفض لذاتها، و إنما يجب وضعها في إطار أوسع و هو " الإصلاحات".

إذ بلا شك موضوع كفاءة القطاع العمومي يحتاج إلى التحسين من شروطه، و إلى معاينة أكثر عمقا للمشكلات التي تميزه، إلا انه لا ينبغي البتة النظر جزافا إلى أن قضية الكفاءة يمكن أن تتحسن آليا بالخوصصة؛ و تتراجع مطلقا بمشروعات القطاع العام.

2-2-4 وهم الاستثمار الأجنبي:

تشتمل هذه النقطة على مسألتين: تحرير السوق و التجارة الخارجية في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، و تسريع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)؛ حيث طلبت الجزائر قبول عضويتها في المنظمة يومي 23-24 افريل 1998 اثر انعقاد مؤتمر التجارة الدولية بسويسرا. أين نوقشت فيه هاتين المسألتين و غيرها.¹

هناك إشكالية تتعلق بتأويل الاستثمار الأجنبي كمفهوم و أثره على الاقتصادات الضعيفة، بمعنى إذا تحرك استثمار أجنبي باتجاه مجتمع معين ما هي حدود فعالية هذا الاستثمار؟ إن ما يقع بالاقتصادات المتخلفة عموما و الاقتصاد الوطني بخاصة من عمليات شراء للمؤسسات الحكومية من قبل المتعاملين الأجانب، تؤدي إلى القول بمنظور عام انه حصل استثمار أجنبي، لكن ذلك في الحقيقة يعبر عن منظور رقمي تبسيطي، ذلك أن واقع الحال يشير إلى

¹ -Benyahia Farid et Mechri Ilhem : L'économie Algérienne , Enjeux et condhésion à L'OMC, Dar El-Houda, Algérie, 2009,P23 .

أن الرأسمال الوطني لم يزداد مطلقاً، نظراً لعدم حصول إنفاق استثماري يسهم في توسيع القاعدة الإنتاجية، إذ أن ما حصل فعلاً هو مجرد عملية تحويل الأصول الرأسمالية من شكلها العيني إلى شكلها النقدي، هكذا نستنتج أن هناك تضخيم لمفهوم الرأسمال الأجنبي، و ما يجري على الأرض بالجزائر يدعم بقوة ما تمت الإشارة إليه ، فما تم بمؤسسة سيدار في منطقة عنابة الصناعية هو تحويل جزء من أصول المؤسسة العينية (عتاد، هياكل، تجهيزات...) إلى مستثمرين هنود مقابل أصول مالية نقدية، كما أن شركات المشروبات الدولية حصلت على هياكل و مباني بمناطق صناعية موجودة مسبقاً و استغلتها لنشاطها، و تظهر هذه العمليات (تحويل الأصول) في شكل زيادة في ترقية الاستثمار الأجنبي، و الحقيقة أنها زيادة وهمية دفترية (محاسبية) لا غير. فضلاً عن أن معدلات الاستثمار الأجنبي ضعيفة بمجتمعات الجنوب عموماً¹ ، و الجزائر على وجه الخصوص نظراً لخصوصية الظروف الأمنية و السياسية بها.

2-2-5 الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن المنظمة العالمية للتجارة (OMC) حققت فعلاً نتائج ايجابية بالنسبة لمجتمعات الشمال المصنعة و بدرجة اقل بالنسبة لمجتمعات الجنوب تستحق الذكر².

أ- رفع السعي المستمر للمنظمة بشكلها الحالي أو السابق في إطار الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفات الجمركية (GATT)، من درجة الشريك أو العضوية بها من 23 بلد بنهاية القرن العشرين إلى ما يزيد عن 164 بلداً حالياً.

ب- تمكنت المنظمة من زيادة تحرير التجارة في السلع الصناعية بشكل تصاعدي، مما فتح أسواق البلاد المتخلفة أمام المواد الوسيطة، إلى جانب توسيع دائرة التحرير التي طالت قطاع الخدمات: من أسواق مال، بيوت الخبرة و الملكية الفردية.

تلك و غيرها عناصر ايجابية ساهمت في تطوير التجارة بين مجتمعات العالم، إلا أن ذلك لا يمنع من الحديث عن واقع عملي مخالف لخطاب المنظمة الرسمي، و الذي يساعد على تفسير كثير من قضايا العلاقات الاقتصادية الدولية، بل و يشكل الفكرة المركزية التي تقوم عليها نظرية تحرير التجارة القائلة بأن تقسيم العمل الدولي على أساس الميزات النسبية أو المقارنة التي صاغها الاقتصادي البريطاني "دافيد ريكاردو" تؤدي إلى التخصص الدولي؛ و تتيح الفرصة لتقاسم منافع التجارة الدولية بين المشاركين فيها، هو خطاب يحمل الكثير من التناقض مع الواقع ذلك أن العودة إلى أفكار "ريكاردو" يبين أن فكرته حول الميزات النسبية تقوم على افتراض أساسي، يشير إلى عدم أو ضعف قدرة المشروعات و رأس المال على الانتقال بسهولة دولياً، لكن الملاحظ بالوضع الراهن انه لا توجد سلعة قادرة على الانتقال بين المجتمعات أسرع من رأس المال، نتيجة الإمكانات الدولية الواسعة في هذا الإطار، كما يمكن القول دون

¹ راجع الاحصاءات التي قدمها: جي بيفرمان و آخرون : " اتجاهات الاستثمار الخاص في الدول النامية" مجلة الندوة، المجلد السادس، العدد 3،

تصدر عن منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية و ايران و تركيا، القاهرة، 1999، ص 20.

² - للاستزادة انظر: توصيات للسياسات الاقتصادية المقدمة خلال مفاوضات منظمة التجارة العالمية و منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا " مجلة الندوة، المجلد السابع، العدد 3، تصدر عن منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية و إيران و تركيا، القاهرة، 2000، ص ص 14-15.

تحفظ انه بالتجارة الدولية الراهنة نستطيع ملاحظة في جل المعاملات الدولية ميزات التفوق النسبية و المطلقة في ذات الوقت؟

لتوضيح ذلك سوف نضرب مثالا افتراضيا: لما تكون هناك شركة متعددة الجنسيات تنشط بإنتاج سلعة ما في دولة مصنعة و تملك ميزة التفوق النسبي على نظيرتها من الشركات بالمجتمعات المصنعة، فان انتقالها للعمل بمجتمعات الجنوب بالنظر للإمكانات الواسعة لتدوير الرأسمال السلعي على المستوى الدولي حاليا) بسبب الآليات التشريعية الملزمة في المواثيق الدولية؛) يتيح لها الاستفادة من انخفاض التكاليف بسبب تدني شروط و ظروف العمل بتلك المجتمعات، إلى جانب غياب قوانين الحفاظ على البيئة... و غيرها من العوامل التي تقلص من حجم الأعباء التكاليفية للمشروع، و بالتالي تحصل عند دخولها السوق الدولي على التفوق المطلق إلى جانب تفوقها النسبي المشار إليه سلفا.

هكذا فان المعاملات التجارية تتم على أساس توسيع القاعدة المادية للأرباح؛ وليس على أساس أفكار "ريكاردو" كما يشير الخطاب الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة (OMC).

2-2-6 التصورات المقترحة لإصلاح السياسة النقدية:

تخص النقطة الأخيرة مسألة ترقية الصادرات الصناعية من غير المواد الأولية.

تعتبر هذه المسألة احد ابرز جوانب السياسة النقدية المقترحة على الدول الضعيفة اقتصاديا، إذ يتبنى الصندوق (FMI) فكرة أن تخفيض سعر صرف العملة المحلية تنجر عنه ترقية الصادرات من جهة، و تقليص حجم الواردات من جهة أخرى¹، غير أن المعايينات الملموسة تكشف بأن حدود الارتباط بين تخفيض سعر صرف العملة المحلية و ترقية الصادرات ضعيفة؛ لأن الترقية الحاصلة للصادرات بتلك البلاد هي ترقية حجمية و ليست قيمية، حتى يتبين ذلك نقوم بتقديم مثال افتراضي، لاحظ الجدول.

جدول افتراضي يبين ارتباط بين سعر صرف العملة و حجم الصادرات

المجموع	سعر الوحدة مليون وحدة نقدية	عدد الوحدات المصدرة*	
1000	10	100	قبل تخفيض سعر العملة
910	7	130	بعد تخفيض سعر العملة

¹ - مبارك بوعشة: السياسة النقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الانسانية، عدد 12، تصدر عن جامعة منتوري-قسنطينة، 1999،

ص ص 83-85.

*لاحظ ان الترقية حجمية فقط

من جانب آخر نفترض عملية تخفيض سعر صرف العملة الحد من مستوى الواردات، لكن إلقاء نظرة على هيكل الواردات بتلك المجتمعات بدول الجنوب يبين أن الميل الواسع لهذه الواردات ينزع باتجاه السلع الغذائية و الضرورية من الدرجة الأولى، مما يجعل هامش مرونة تقليصها محدودا جدا، ذلك لان هذا النوع من السلع ضعيف التأثير بانخفاض سعر الصرف.

هكذا فان ضعف الارتباط بين تخفيض سعر الصرف و الترقية القيمة للصادرات من جهة، وكذلك محدودية علاقته بتقليص مستوى الواردات من جهة مغايرة؛ قد يؤدي إلى مزيد من الانخفاض للعملة المحلية أمام العملات الدولية.

3- الأسباب الهيكلية لعلق المؤسسات الاقتصادية و تسريح عمالها:

يمكن تحديد الأسباب التي تدفع بمالكي المؤسسات المستخدمة إلى غلقها و تسريح عمالها؛ أو التقليل من حجم قواها العاملة في:¹

- التضخم العمالي أو مسألة العمالة الفائضة الناجمة عن السياسات السابقة.
- إحلال التكنولوجيا المتطورة و المستحدثة محل التكنولوجيا المستخدمة.
- حالة الركود الاقتصادي و الكساد الذي يتعرض لهما عالم الأعمال و المنتوجات.
- تحويل أصول ملكية المؤسسات من القطاع العام إلى القطاع الخاص.
- فشل المؤسسة في تحقيق المردودية و الربحية، و عدم قدرتها على مجاراة المنافسين
- عدم قدرة المؤسسة على تحقيق الكفاءة و الفعالية اللازمين لتسيير نشاطاتها.
- عدم تمكن المؤسسة من الاستفادة من الفرص المتاحة، و تجنب التهديدات و التقلبات الحاصلة في السوق.
- ضغط المساهمين لتحسين الاداء و الارباح، مع تدهور معنويات العاملين.
- النمو المتسارع لحجم المؤسسة.

تجدر الإشارة إلى انه عندما تتعرض المؤسسة لأحد هذه الأسباب يلجأ مالكوها إلى إعادة هيكلتها من خلال إصلاح الاستراتيجيات و السياسات و البرامج المسطرة، و إعادة تنظيم الخطط و الإجراءات المعتمدة لتحقيق النشاط، بهدف تقليص الأعباء التكاليفية، و تحسين كفاءة و أداء المنظمة، و يعد تقليص حجم العمال و تسريحهم احد مراحل تحقيق أهداف برامج الإصلاحات الهيكلية، و تعتبر المؤسسات شديدة البيروقراطية أكثر المؤسسات لجوءا للإصلاحات الهيكلية، مما يؤدي إلى تسريح العاملين دون دراسة متأنية لهذا الإجراء، الذي يترتب عليه آثارا سيئة على المؤسسة و عمالها و على اقتصاد البلاد ككل.

¹ - وحيد دراوات: التسريح والمساعدات المهنية في صندوق التأمين على البطالة بالجزائر، رسالة دكتوراه علوم غير منشورة، جامعة عنابة، 2014/2015، ص ص 79-80.

4- آثر برنامج الإصلاح الهيكلي على المؤسسة الاقتصادية و قواها العاملة:

4-1- مشكلة تسريح القوى العاملة بالمنشآت العامة: في ظل عملية الترشيد التي تجري بعد عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية أو تصفيتها تمهيدا لنقلها إلى القطاع الخاص، لأجل رفع الربحية و ضعف التكاليف. مما يزيد من تفاقم مشكلة البطالة، و رفع التكاليف الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، بسبب الاستغناء عن عمال المؤسسات العمومية، و كذا إفلاس العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة؛ نظرا لفتح باب الاستيراد على مصريه و رفع الإجراءات الحمائية على المنتوجات المحلية. و قد نتج عن ذلك ارتفاع معدلات البطالة، و مزيد من تزاخم عاطلين بسوق العمل، و كثرة اللجوء و الاحتماء بالأنشطة غير الرسمية، مما يزيد من انخفاض مستويات الدخل للناشطين بهذا القطاع غير المعلن، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الفقر في المناطق الحضرية¹.

4-2- فقدان الشعور بالأمان الوظيفي:

إن عملية الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الاقتصادية لا تؤثر فقط على المسرحين الذين يفقدون مناصب عملهم، بتعرضهم للبطالة و الفقر و الحرمان و مختلف الأمراض الصحية و الأضرار الاجتماعية و النفسية، إلى جانب الانعكاسات السلبية على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد بسبب تفاقم معدلات البطالة و تزايد مستوياتها. بالإضافة إلى ذلك فتسريح العمال له انعكاسات خطيرة و عميقة على المناحي النفسية و المهنية للعاملين المتبقين في المؤسسة منها:

- زيادة أعبائهم الوظيفية، و تغير هياكل مسؤولياتهم بمواجهة سياسات و إجراءات عمل جديدة، و بفعل تغير منظومة الاتصالات، و نظرا لتغير مناخ عملهم و ضرورة العمل مع زملاء جدد، مما يرفع من مستويات الضغوط المهنية و يعمق شعورهم بعدم العدالة، و يزيد من مدى شعورهم بعدم الأمان و الاستقرار الوظيفي.
- فقدان الراحة النفسية و البدنية: و ذلك أن الخوف المتزايد من فقدان الوظيفة يترتب عنه شعور العامل بالاضطراب و القلق النفسي، و يزيد من متاعبه الجسدية نتيجة التفكير المستمر في احتمال خسارة المنصب و فقدانه، و قد كشفت الدراسات الحديثة في ألمانيا بمعهد الأبحاث الاقتصادية أن الأشخاص الذين تساورهم مخاوف كثيرة حول إمكانية فقدان وظائفهم ؛ تتحسن حالتهم النفسية عندما يصبحون عاطلين عن العمل بالفعل. و حسب هذه الدراسة فان تأثير الخوف من البطالة على الإنسان ما زال يستهان به بشكل كبير، و قد اعتمدوا في دراستهم على استطلاع سنوي لأراء أكثر من 20 ألف شخص منذ 25 سنة، و أشاروا إلى أن الخوف على الوظيفة لا يرتبط في الغالب باحتمالات فقدانها، بل ترتبط مخاوفهم بوجه عام من العواقب المادية و الاجتماعية التي تنتج عن فقدان العمل.

¹-د. سالم توفيق النجفي، د. احمد فتحي عبد المجيد: السياسات الاقتصادية الكلية و الفقر مع اشارة خاصة الى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص ص 110-112.

● تدني إنتاجية العمل: إن عدم راحة العامل و اضطرابه و قلقه المتزايد على مستقبل عمله يؤدي إلى تشتت ذهنه، و انشغال فكره عن إتقان مهامه، مما يصرف استغلال طاقاته الذهنية في أداء مهام وظيفته، مما يترتب عنه آثارا سلبية على متطلبات عمله، بحيث يقل إخلاصه في أداء مهامه وينجر عن ذلك انخفاض إنتاجيته، و قد يدفع ذلك بالعامل إلى البحث عن عمل بمؤسسات أخرى، مما ينجم عن ذلك تسرب الكفاءات و الطاقات الماهرة من المؤسسة، و قد نقلت الباحثة بن سالم أمال في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة المنعقد، بجامعة المسيلة في نوفمبر 2011، في مداخلتها " تحليل دور المستقبل الوظيفي في تخفيض معدل البطالة " مثالا عن انخفاض قدرات الموظفين الإنتاجية نتيجة فقدان الشعور بالأمن الوظيفي، ما حدث في شركة الخطوط البريطانية للطيران في ثمانينات القرن العشرين حينما عمدت إدارة الشركة إلى تسريح العديد من موظفيها في إطار برنامج تخفيض العمالة، فادى ذلك إلى انخفاض حاد في مستوى إنتاجية العمال المتبقين؛ و بعد استطلاع آراء الموظفين، دعا مديرها إلى لقاء شامل مع جميع الموظفين، وأكد لهم بأنه لن يكون هنالك مزيد من التسريحات، بعدها فقط تحسنت مستويات الإنتاجية، و ذلك بعد أن أمنَ الجميع على وظائفهم و مستقبلهم الوظيفي¹. هكذا فان فقدان الأمن الوظيفي لدى العاملين يحد من استثمار طاقاتهم الكامنة و يؤدي إلى خلق جو متوتر يؤثر سلبا على دافعية وحماس العامل، مما يثبط من روحه المعنوية عند أداء مهامه، و هذا يقضي على روح المبادرة و التفكير الابتكاري لديه فلا ينتظر من عامل ينتظر قرار تسريحه أن يفكر في التطوير و الإتقان و التخطيط الهادف برؤية متفائلة للمستقبل؛ بل سيهيمن على ذهنه الخوف؛ و ترقب قرار تسريحه عن وظيفته.

● إلى جانب التكاليف التي تتحملها المؤسسة التي قلصت من حجم عمالها، و المتمثلة في توظيف عمال جدد، و تكاليف تكوينهم بسبب قلة كفاءتهم و ضعف خبرتهم بمناصب توظيفهم، بالإضافة إلى تكاليف التسريح و إنهاء الخدمة، التي تمنح لصندوق التأمين على البطالة لقبول ملفات المسرحين في إطار التعويض عن البطالة الإجبارية.

4-3- خطر الهيمنة الأجنبية: بسبب ضعف سوق المال المحلي، و تحفظ المستثمرين المحليين نحو عملية شراء أسهم المؤسسات العامة²، مما يجعل المستثمر الأجنبي هو الطرف الأقوى و المرشح الأكبر لشراء الممتلكات العمومية و خاصة حصص الشركات المنجمية و البترولية، بخاصة إذا كانت أسعار البيع بخسة، مما يطرح مسألة خطيرة تتمثل في تسليم مؤسسات القطاع العام الكبرى و يجعلها رهينة المجمعات الاستثمارية الأجنبية.

1- أمال بن سالم : تحليل دور المستقبل الوظيفي في تخفيض معدل البطالة"، مداخلة في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011،

<https://iefpedia.com> 22:00 2017/06/25

1- عبّنة بن مرزوق، عبّو مصطفى: معضلة الفساد في الجزائر، منشورات جيتلي لنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 88

4-4- خطر تآكل الطبقة الوسطى: ذلك أن عمليات الإصلاح الهيكلي مست بدرجة كبيرة مستويات معيشة الفئات الوسطى في البناء الاجتماعي، حيث أدت هذه الإصلاحات إلى إفقار نسبي متزايد للفئات المتوسطة في المدن، كما أن ضغط الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية التعليمية و الصحية يؤدي إلى التأثير السلبي على رفاه هذه الفئة، هكذا فإن سياسات و برامج التصحيح الهيكلي أدت إلى تآكل أوضاع و مراتب الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى؛ و انحدارها الى المستويات الضعيفة اقتصاديا و اجتماعيا¹.

خاتمة:

لقد أسفرت الإصلاحات التي اعتمدها الدولة بناء على الوصفة المقدمة من قبل الهيئات المالية الدولية على تصفية قطاع عريض من المؤسسات العمومية، و تسريح قواها العاملة على تنوع مستوياتها المهنية و المهارية و اختلاف مستوياتها التعليمية، مما أحدث شروخات نفسية و اختلالات مادية و اجتماعية لدى أفراد الطبقة العاملة و عائلاتها و خلف آثارا سلبية على جميع الأصعدة لا تزال مرتسمة على البناء الاجتماعي برمته. و هي الخطوة الرئيسية في برنامج إعادة الهيكلة لأجل الانتقال من رأسمالية الدولة إلى الرأسمالية الخاصة، بدعوى الحصول على التكنولوجيا المتقدمة لدفع وتيرة النمو الاقتصادي في البلاد، لكن ما حصل هو استيراد تكنولوجيا الاستهلاك و ليس تكنولوجيا الإنتاج حيث أصبحت تتوفر بأسواق البلاد على نحو غير مسبوق المشروبات الغازية ذات العلامات العالمية، والأجهزة الالكترونية المتنوعة، و مستحضرات التجميل المتميزة و السيارات السياحية بشتى أصنافها.

وعليه فالواقع يشهد بأن الاستثمارات الأجنبية ليست إلا شركات تجارية لم تجلب التكنولوجيا التي تلي احتياجات البلد الإنتاجية؛ على قدر ما كانت تلي احتياجات استهلاكية فحسب، كما حقق توازن المؤشرات الاقتصادية الكلية، و زاد من حدة الركود و البطالة، وارتفاع مستويات التضخم والفقر في البناء الاقتصادي و الاجتماعي، مما عمق من أزمة اقتصاد البلاد فاستوجب ذلك البحث عن حلول غير جاهزة؛ و لا تعتمد على الوصفات الخارجية لتجاوز مأزق التنمية، خاصة بعد معضلة الفساد التي دخل فيها اقتصاد البلاد ودوامه الفوضى التي اجتاحت مختلف مؤسسات الدولة وأجهزتها العامة والمحلية، أفضت الى احتجاجات شعبية واسعة كادت تعصف بالأمن والنظام الاجتماعي في البلاد. مما يدعم الرؤى الداعية إلى بذل الوسع و الجهد في دراسة الواقع الاجتماعي و الاقتصادي، و تشخيص مشكلاته انطلاقا من اطر مرجعية تنتمي إلى المنظومة القيمية و العقدية لبيئتنا المجتمعية و المستنبطة من اصول ديانتنا و تاريخنا و علمائنا، قال الإمام مالك رحمه الله تعالى: "لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها" و الله الموفق للصواب و به المعونة و الثقة و التأييد.

¹ -سمير امين و آخرون: المجتمع الدولي في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، مصر، 1996، ص 40

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية

أولا_الكتب

1. النجفي توفيق سالم، احمد فتحى عبد المجيد: أساسيات الاقتصادية الكلية والفقر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
2. الداوي الشيخ: الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر واشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 25، العدد2، 2009
3. أمين سمير وآخرون: المجتمع والدولة، مكتبة مدبولي، مصر، 1996.
4. أوكيل محمد سعيد وآخرون: استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.
5. بوحيدة عطا الله: التسريح لسبب اقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
6. بن يحي فريد: الاقتصاد الجزائري الرهانات وشروط انضمامه للمنظمة العالمية للتجارة، دار الهدى، الجزائر، 2009.
7. بن مرزوق عنتر، مصطفى عبدو: معضلة الفساد في الجزائر، منشورات جيتلي للنشر والتوزيع، الجزائر.
8. صخري عمر: اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2007
9. خلدون محمد عبد الرحمن: مقدمة ابن خلدون، تحقيق: درويش جويدي، المكتبة العصرية، الطبعة الثانية، بيروت، 1420-2000.

ثانيا_المجلات والرسائل والندوات

10. ابحاث ودراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، صدرت عن المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، الندوة العلمية الثانية من 3 الى 9 نوفمبر 1979.
11. تقرير البنك العالمي لسنة 1994، حول سياسات التنمية المنشور بجريدة الوطن الناطقة بالفرنسية، 1995/04/03.
12. مجلة التبيين الجاحظية، عدد10، وهران، 1995. نشرة صندوق النقد الدولي، عدد خاص، سبتمبر 1995.
13. مجلة التمويل والتنمية، المجلد 34، عدد1، تصدر عن صندوق النقد الدولي، 1997.
14. نشرة صندوق النقد الدولي (FMI)، عدد خاص رقم 27، سبتمبر، 1998.
15. مجلة التمويل والتنمية، المجلد 36، العدد 2، تصدر عن صندوق النقد الدولي (FMI)، 1999.
16. مجلة العلوم الإنسانية، عدد 8، منشورات جامعة منتوري _ قسنطينة، 1999.
17. مجلة الندوة، المجلد السادس، العدد 3، القاهرة، 1999.
18. مجلة الندوة، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، القاهرة، المجلد السابع، العدد الأول، فبراير/مارس 2000.
19. مجلة الندوة، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، القاهرة، المجلد السابع، العدد3، 2000.
20. مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، مطابع الأهرام التجارية، مصر، المجلد 37، العدد1، 2000.
21. اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2001.

ثالثا_الجرائد:

22. جريدة الخبر، عدد 2418، 1998/12/01.

23. جريدة الخبر، عدد 3283، 2001/09/30.

24. دراوات وحيد: التسريح والمساعدات المهنية في صندوق التأمين على البطالة بالجزائر، رسالة دكتوراه علوم غير منشورة، جامعة عنابة، 2015/2014.

25. بن سالم امال: تحليل دور المستقبل الوظيفي في تخفيض معدل البطالة، مداخلة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011.

<https://iefpedia.com> 25/06/2017 22:00

خامسا: القوانين:

. الامر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، الجريدة الرسمية، العدد 48، 3 سبتمبر 1995

2-المراجع باللغة الفرنسية:

1. H.Bensad : l'Adjustement structurel, objectifs et expériences, Alim éditions, Alger.
2. Benyahia Farid et Mechri Ilhem : L'économie Algérienne , Enjeux et condhésion à L'OMC, Dar El-Houda, Algérie, 2009.
3. revue l'économie, mensuel économique, édité par l'APS n°24, alger, 1994
4. revue de l'économie mensuel économique, édité par l'APS, n°25, Alger, juin 1995.
5. revue l'économie mensuel économique , édité par l'APS n° 32 (Mars_ Avril 1996) Alger
6. revue finances et développement, volume35, n°02 , FMI,1998
7. Revue finances et développement, volume 35, n° 04, FMI, 1998
8. liberté économie, n°161, du 6 au 12 février, Alger, 2002